لا تسمحوا للجغرافيا السياسية بإفساد انتقال سوريا يجب أن تتقدم مصلحة البلاد على الحسابات الضيقة للأطراف الخارجية*

بقلم: فولكر بيرتس

تحرير: د. عمار شاهين

ترجمة: صفا مهدي عسكر

15 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في كانون الاول 2024، انهار نظام بشار الأسد كبيت من ورق وسيطرت قوات المعارضة، بقيادة مقاتلي هيئة تحرير الشام على حلب في شمال سوريا قبل أن تشنّ هجومًا خاطفًا باتجاه الجنوب. وبعد أكثر من أسبوع بقليل، وصلت إلى دمشق، حيث أصبح واضحًا أن الأجهزة الأمنية للنظام لم تكن مستعدة للدفاع عنه. وفي ظل هذا الانهيار، فرَّ الأسد إلى موسكو بعد نحو 25 عامًا في السلطة. تولّى زعيم هيئة تحرير الشام، أحمد الشرع، إدارة شؤون البلاد بحكم الأمر الواقع، فشكّل حكومة انتقالية، وأعلن جدولًا زمنيًا للانتقال السياسي.

جاءت هذه الحملة العسكرية بعد تخطيط دقيق مدعومةً بتأييد تركيا التي تسيطر على مناطق في شمال سوريا وأمّنت الطريق الآمن الوحيد إلى إدلب معقل هيئة تحرير الشام،ومع ذلك لم يكن معظم المراقبين يتوقعون انهيار النظام بهذه السرعة، إذ قللوا من حجم اعتماد الأسد على حلفائه الخارجيين الذين مكّنوه من الصمود خلال الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2011، إثر قمع الاحتجاجات السلمية. لكن مع تصاعد الصراعات العالمية، وجد الأسد نفسه معزولًا فروسيا كانت منشغلة بحربها في أوكرانيا، وإيران باتت مرهقة وغير قادرة على حماية حلفائها، فيما كان حزب الله في لبنان قد أُضعف بفعل مواجهاته مع (إسرائيل)**.

عقب سقوط النظام سارع ممثلو الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة إلى التواصل مع القيادة الجديدة في سوريا، وعلى الرغم من أن المنظمات الإنسانية العاملة في إدلب اعتبرت هيئة تحرير الشام وحكومتها المحلية جهاتٍ براغماتية، فإن تاريخها ظل موضع جدل. فقد نشأت الهيئة في منتصف العقد الثاني من الألفية من جبهة النصرة الفرع السوري لتنظيم القاعدة، وعلى الرغم من أنها أعلنت لاحقًا تبرؤها من القاعدة وسعت إلى تجاوز جذورها المتطرفة، فإنها لا تزال مصنفة كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة ودول أخرى، نتيجة لذلك تصاعدت المخاوف بين صناع القرار بشأن نوايا الهيئة وأيديولوجيتها وسط تحذيرات من أن أي دعم قد يؤدي إلى نشوء دولة ذات توجهات جهادية.

* Volker Perthes, Don't Let Geopolitics Ruin Syria's Transition, Foreign Affairs, January 24, 2025.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

سوريا اليوم أمام مفترق طرق مجهول، فالغالبية العظمى من السوريين - بمن فيهم رجال الأعمال والقيادات الدينية وموظفو الدولة ذوو الخبرة - يسعون إلى قطيعة حاسمة مع الفساد وسوء الإدارة اللذين ميزا عهد الأسد، ولكي يحقق هذا الانتقال تغييرًا إيجابيًا لا ينبغي أن يصبح ساحة لصراع جيوسياسي جديد. فقد أمضت القوى الإقليمية والدولية عقودًا إما في عزل نظام الأسد أو محاولة تغييره دون جدوى أو التعامل معه لتحقيق مصالحها الخاصة، لكن هذه المقاربات لم تعد قابلة للاستمرار تحتاج سوريا إلى فرصة حقيقية للخروج من بؤس السنوات الماضية، حتى لو لم تتضح بعد طبيعة القيادة التي سيمثلها الشرع أو غيره من قادة هيئة تحرير الشام، وإذا ركزت الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية على مصالحها الضيقة وفرضت شروطًا قاسية على المساعدات فإن عملية الانتقال ستتعثر حتمًا، لذا يتعين على المجتمع الدولي دعم سوريا في إعادة بناء اقتصادها والانفتاح على العالم وتحقيق السلام الداخلي.

الأيادي الداعمة مسار الانتقال السياسي وإعادة الإعمار في سوريا

بعد سنواتٍ من الحرب والقمع والدمار والتهجير التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، باتت سوريا بحاجة ماسة إلى دعم دولي لضمان نجاح انتقالها السياسي، فبدون تحقيق الاستقرار لن تتمكن البلاد من إعادة الإعمار أو تشجيع عودة اللاجئين والمستثمرين أو جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويبرز دور الأمم المتحدة كفاعل رئيسي في هذه المرحلة وعلى القيادة السورية الجديدة أن تسعى بفاعلية للحصول على دعمها.

تمتلك الأمم المتحدة بالفعل مبعوثًا خاصًا لسوريا إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر عام 2015، والذي يكلّف المنظمة بتيسير عملية سياسية تهدف إلى إقامة حكومة ذات مصداقية شاملة وغير طائفية، ورغم أن هذا الهدف لا يزال متماشياً مع تطلعات السوريين إلا أن الآليات التي وُضعت لتحقيقه لم تعد فعالة، إذ إن القرار كان موجهاً للتعامل مع نظام لم يعد قائماً.

لأعوام انحصرت جهود الأمم المتحدة في محادثات غير مجدية حول صياغة دستور جديد بين وفودٍ صغيرة تمثل الحكومة السابقة والمعارضة المقيمة في تركيا، ولم تحقق هذه المحادثات أي نتائج ملموسة وأصبحت بديلاً شكليًا عن مفاوضات حقيقية حول السلام والتغيير السياسي، إضافةً إلى ذلك لم يكن لهيئة تحرير الشام (HTS)، التي باتت الآن القوة الحاكمة أي دور في هذه العملية بسبب تصنيفها كمنظمة إرهابية مما زاد من تعقيد المشهد السياسي.

تسعى القيادة الجديدة في دمشق إلى قطع الصلة ليس فقط مع نظام الأسد بل مع النهج الذي تبناه المجتمع الدولي في التعامل مع سوريا خلال العقد الأخير، وقد بدأ أحمد الشرع زعيم هيئة تحرير الشام والحكومة المؤقتة، التحضير لعقد مؤتمر وطني لمناقشة مستقبل البلاد وإعداد دستور جديد، إلا أن الفصائل المعارضة

التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة والدول الغربية في السابق لن تكون ممثلة كمجموعات ضمن هذا المؤتمر، ومع ذلك أبدت القيادة الجديدة انفتاحها على دمج أفراد من هذه الفصائل في العملية السياسية والانتقالية مما يشير إلى إدراكها للطبيعة التعددية للمجتمع السوري وضرورة احترامها لضمان استقرار الحكم.

يجب على الأمم المتحدة التكيف مع هذه التطورات وإعادة تقييم استراتيجيتها،ورغم أن الانقسامات داخل مجلس الأمن قد تجعل التوافق على قرار جديد أمرًا معقدًا، إلا أن ذلك ليس مستحيلاً لا سيما إذا نجحت الحكومة السورية الجديدة في تجنب الانخراط في صراعات جيوسياسية.

ويمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إحدى الخطوات: أولا: تأسيس بعثة أممية جديدة داخل سوريا لمواكبة المرحلة الانتقالية. ثانيا: تحويل مكتب المبعوث الخاص في جنيف إلى بعثة داخلية ذات تفويض واضح لدعم العملية السياسية والدستورية.

ويجب أن تشمل هذه البعثة على تقديم الدعم الفني لأي عمليات دستورية أو سياسية تقودها سوريا وبناء مؤسسات الدولة، كما ينبغي أن تساهم البعثة في إرساء سيادة القانون، من خلال بناء قوات شرطة موثوقة وإصلاح القطاع الأمني وإطلاق إصلاحات قانونية وضمان حماية حقوق الإنسان ودعم جهود المصالحة.

وفقًا للبنك الدولي فقد أكثر من نصف سكان سوريا منازلهم بسبب الحرب، مما يستدعي وضع آليات فعالة لإعادة دمج النازحين واللاجئين، ويمكن للأمم المتحدة الاستفادة من تجارب كولومبيا وجنوب إفريقيا في دعم العدالة الانتقالية، بما يسمح بمحاسبة المسؤولين عن جرائم النظام السابق مع تجنب دوامة الانتقام التي قد تعيق جهود الاستقرار. تحتاج سوريا إلى مئات المليارات من الدولارات لإعادة إعمار بنيتها التحتية المدمرة، التي تشمل قطاع الطاقة والرعاية الصحية والإسكان، ومن المتوقع أن يأتي التمويل الأساسي من دول الخليج والاتحاد الأوروبي وربما الولايات المتحدة، نظراً لمصلحتها في استقرار سوريا.

لكن إعادة الإعمار يجب أن تكون سريعة وملموسة، إذ إن أي تباطؤ في الانتعاش الاقتصادي قد يؤدي إلى تفاقم السخط الشعبي، مما يهدد المرحلة الانتقالية بالفشل على غرار ما حدث في تونس والسودان حيث لم تؤدِّ الإطاحة بالأنظمة إلى استقرار سياسي بسبب ضعف الأداء الاقتصادي.

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات قاسية على نظام الأسد، شملت حظر الأسلحة وقيودًا مالية ومنع الاستثمارات في قطاع الطاقة، ومع رحيل الأسد باتت هذه العقوبات عائقًا رئيسيًا أمام تعافي الاقتصاد السوري ويجب إما رفعها أو تعليقها فورًا. لكن هناك تمييزًا ضروريًا بين العقوبات المفروضة على الدولة السورية والتي تعرقل إعادة الإعمار، وبين العقوبات الموجهة ضد أفراد وكيانات مرتبطة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة حكم الأسد، هذه العقوبات يجب أن تبقى سارية لضمان محاسبة المجرمين واسترداد الأموال

المنهوبة ومنع إفلات مسؤولي النظام السابق من العدالة.

تدخل سوريا مرحلة مفصلية من تاريخها حيث تواجه تحديات ضخمة، لكنها تمتلك أيضاً فرصة نادرة للانتقال نحو نظام سياسي جديد، ويتطلب هذا الانتقال دعمًا دوليًا مسؤولًا يضع مصلحة الشعب السوري فوق أي اعتبارات جيوسياسية أو أمنية. إذا ركزت الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية على مصالحها الضيقة أو فرضت شروطًا معرقلة على المساعدات فإن عملية الانتقال ستتعثر حتماً، بالمقابل إذا تم دعم إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي والمصالحة الوطنية، فقد تتمكن سوريا من تجاوز إرث عقودٍ من القمع والحرب، والمضي قدماً نحو مستقبلٍ أكثر استقراراً وازدهاراً.

إبعاد الجغرافيا السياسية عن المشهد السوري الجديد

مع دخول سوريا مرحلة انتقالية جديدة قد تسعى القوى الدولية إلى توظيف هذا التحول لتحقيق مصالحها، إلا أن زجّ الحكومة الانتقالية في صراعات إقليمية أو دولية قد يُعرّض العملية برمّتها للخطر، وفي الوقت الحالي ليست الجغرافيا السياسية ضمن أولويات القيادة السورية الجديدة وهو ما يتجلى في نهجها الحذر تجاه القضايا الخارجية. فعلى الرغم من الخلفيات الإسلامية لبعض أعضاء الحكومة الانتقالية فقد تجنّبوا الخطاب العدائي ضد (إسرائيل)، وفي تصريح لوزير الخارجية السوري الجديد أسعد حسن الشيباني خلال مقابلة مع قناة الجزيرة بمناسبة العام الجديد، أكد أن سوريا تسعى إلى تحقيق "السلام والازدهار" مشددًا على أن أي "قضايا عالقة بين سوريا و(إسرائيل)" بما في ذلك التوغلات (الإسرائيلية) خارج خطوط فضّ الاشتباك ستُناقش عبر "المفاوضات السلمية"، اللافت في هذا التصريح أنه استخدم اسم (إسرائيل) بدلًا من "الكيان الصهيوني" وهو المصطلح الذي كان شائعًا في عهد النظام السابق.

إلى جانب اتباع نهج جديد تجاه (إسرائيل) تسعى الحكومة الانتقالية إلى ضبط العلاقة مع روسيا الحليف الأبرز للنظام السابق دون التصعيد أو القطيعة، فبعد سقوط الأسد انسحبت القوات الروسية المتمركزة في أنحاء سوريا إلى قاعدتيها في حميميم وطرطوسووفقًا للسلطات الجمركية السورية ألغت الحكومة اتفاقية استثمار مدتها 49 عامًا مع شركة "سترويترانزغاز" الروسية التي كانت مسؤولة عن إدارة وتوسيع ميناء طرطوس حيث تتمركز القاعدة البحرية الروسية، ومع ذلك لا تزال تفاصيل ما سيترتب على هذه الخطوة غير واضحة سواء فيما يتعلق بحقوق رسو السفن الروسية أو مستقبل قاعدة حميميم الجوية.

تدرك الحكومة الانتقالية أهمية الحفاظ على قدرٍ من التعاون مع روسيا خاصةً وأن الجيش السوري يعتمد بشكل كبير على الأسلحة الروسية، كما أن العديد من البنى التحتية الحيوية في البلاد مثل محطات الطاقة والسدود بنيت وفق الخبرات الروسية، لذا قد تلجأ دمشق إلى التفاوض بشأن هذه القضايا بدلًا من السعي إلى مواجهة

مفتوحة، وهو ما قد يساهم في تقليل التوترات مع موسكو التي تواجه بدورها تحديات دولية وإقليمية متزايدة.

في إطار سياستها الخارجية الجديدة أعادت سوريا العلاقات الدبلوماسية مع أوكرانيا بل وتحدثت عن إقامة "شراكة استراتيجية" بين البلدين، ومع ذلك تسعى القيادة السورية إلى تجنب الدخول في صراعات جيوسياسية مع موسكو اذ لا مصلحة لها في إثارة عداء روسيا أو دفعها إلى دعم القوى المتبقية من النظام السابق، الحكومة الانتقالية تدرك أيضًا أن أي قطيعة مع موسكو ستُعقّد قدرتها على تحديث ترسانتها العسكرية أو إدارة بنيتها التحتية المدنية مما يجعل نهجها الحذر خيارًا أكثر واقعية. وترى الولايات المتحدة والدول الغربية أن إنهاء الوجود العسكري الروسي في سوريا سيحدّ من نفوذ موسكو في البحر المتوسط وأفريقيا، ومع ذلك يجب على هذه الدول أن تتجنب فرض ضغوط على دمشق لاتخاذ مواقف سياسية قد تضرّ بالاستقرار الداخلي.

إن أي محاولة لربط تقديم الدعم الاقتصادي أو تخفيف العقوبات بمطالب سياسية كإغلاق القواعد الروسية قد تُضعف الحكومة الانتقالية وتدفعها إلى اتخاذ قرارات غير محسوبة، علاوة على ذلك فإن مثل هذه السياسات ستعزز السردية التي طالما روّج لها النظام السابق بأن العقوبات الغربية لم تكن تهدف إلى وقف القمع بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق أجندات سياسية دولية، كما أن أي تصعيد مع روسيا قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة في وقت لا تبدو فيه أي دولة غربية مستعدة للتدخل بشكل مباشر لمنع الفوضى المحتملة.

دور تركيا بين دعم الاستقرار ومصالحها الإقليمية

على القوى الفاعلة في الملف السوري بما في ذلك الدول المجاورة أن تتحلى بضبط النفس لضمان انتقال سلس ومستقر، تُعد تركيا من أبرز المستفيدين من التحول الجاري في سوريا لكن سياستها هناك تتسم بالتناقض، فمن ناحية ترغب أنقرة في استقرار سوريا لضمان عودة ملايين اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها ومن ناحية أخرى توسّع عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل سوريا، عبر استهداف قوات سوريا الديمقراطية (SDF) المدعومة أميركيًا. ويتعين على الولايات المتحدة وأوروبا فتح حوار جاد مع أنقرة حول أولوياتها في سوريا، والتأكيد على أن تحقيق انتقال سياسي مستقر يتطلب إشراك القوى الكردية السورية التي أدارت مناطق الشمال الشرقي خلال السنوات الماضية في النظام الجديد، تجاهل هذه الحقيقة قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وتأجيج نزاعات قد تهدد الاستقرار الإقليمي.

على الدول الأوروبية التي تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين أن تتعامل مع الملف بطريقة مسؤولة، فبدلًا من الاستجابة للضغوط الشعبوية التي تطالب بالإعادة القسرية لهم يتعين عليها تبني سياسات تتيح للسوريين المساهمة في إعادة إعمار وطنهم سواء قرروا العودة أم لا، هذا النهج قد يساعد في بناء علاقات اقتصادية واجتماعية قوية بين سوريا وأوروبا ما يساهم في تعزيز الاستقرار طويل الأمد.

من الضروري أيضًا أن تحترم القوى الدولية السيادة السورية لا سيما في ملف مكافحة تنظيم داعش، فمنذ سنوات اعتمد التحالف الدولي ضد داعش على قوات سوريا الديمقراطية كشريك رئيسي على الأرض لكن المرحلة الحالية تتطلب إشراك الحكومة السورية في هذه الجهود، ويمكن تحقيق ذلك عبر دعوة سوريا للانضمام رسميًا إلى التحالف مما سيعزز دورها في محاربة التنظيم الإرهابي. لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقوات محدودة في سوريا وينبغي أن تعمل هذه القوات على التنسيق مع الحكومة الجديدة وليس فقط مع قوات سوريا الديمقراطية، كما يجب على الحكومة السورية بمجرد أن تكون مستعدة أن تتولى إدارة مخيمي الهول وروج، اللذين يضمان نحو 9000 مقاتل من داعش ونحو 40000 نازح.

في نهاية المطاف يقع على عاتق القيادة السورية الجديدة مسؤولية ضمان نجاح عملية الانتقال السياسي لكن المجتمع الدولي مطالب أيضًا بإفساح المجال لهذه القيادة دون فرض أجندات خارجية قد تُقوّض الاستقرار، إن تحقيق السلام والاستقرار في سوريا يتطلب تعاونًا دوليًا قائمًا على دعم إعادة الإعمار والتنمية، وليس على استغلال البلاد لتحقيق مكاسب جيوسياسية.

سوريا بحاجة إلى شركاء دوليين يساهمون في دعم رؤيتها الوطنية، لا إلى قوى تسعى إلى إعادة تشكيل البلاد وفق مصالحها، التحدي الحقيقي يكمن في بناء مستقبل يضمن السيادة والاستقرار والتنمية، بعيداً عن صراعات القوى الكبرى.